قياس أثر الشمول المالي في رفع كفاءة برامج الضمان الاجتماعي (الحالة المصرية نموذجاً)

أحمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم هاشم
باحث دكتوراه قسم الاقتصاد – كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس

الملخص

جاء إصلاح المالية العامة في قلب مبادرات الإصلاح التي تبنتها الدول المختلفة، فبرامج الضمان الإجتماعي بالإضافة إلى أنها تترجم توجهات السياسة العامة الاقتصادية تجاه نسبة كبيرة من شرائح المجتمع، إلا أن برامجها تحدد الأهداف الأساسية للسياسة المالية للدولة تجاه خفض نسبة الفقر وتأمين مصادر الدخل للفئات المعدمة، ومن هنا تبرز **مشكلة** البحث في محاولة الإجابة عن **السؤال التالي**: هل هناك أثر إيجابي للشمول المالي علي تفعيل ورفع كفاءة برامج الضمان الأجتماعي؟، **وهدف** البحث إلي تحليل الدور الذي يمارسه الشمول المالي عبر آلياته في اصلاح برامج الضمان الاجتماعي، وذلك من خلال دراسة بعض التجارب الدولية التي حققت نجاحاً في استخدام الشمول المالي لرفع كفاءة برامج الضمان الاجتماعي، كما تمثلت **أهمية** البحث في إستكمال القصور في الدراسات السابقة المتعلقة بتطبيق وتعزيز دور الشمول المالي لإصلاح برامج الضمان الاجتماعي ورفع كفاءة التحويلات الاجتماعية حتي تصل إلي الفئات المستهدفة وذلك لتخفيف الأعباء التي تقع علي تلك الطبقات المهمشة نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي خلال (١٩٩١-٢٠١٨)، بما يضمن تحسين أوضاع المالية العامة في مصر، خاصة في ضوء زيادة تكاليف تلك البرامج بمرور الوقت، الأمر مع عدم تحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة من منظومة الضمان الاجتماعي المطبقة، ومحاولة جذب انتباه الباحثين وتوجيه إهتمامهم لأهمية وأثر تطبيق الشمول المالي علي برامج الضمان الاجتماعي، ويقوم البحث علي **الفرض التالي**: هناك أثر إيجابي للشمول المالي لرفع كفاءة برامج الضمان الاجتماعي باعتبارها أهم قضية تمس الفقراء وطبقة محدودي الدخل. وتم استخدام الاسلوب الوصفي والتحليلي، وبعض الأساليب الكمية

لقياس العلاقة بين الشمول المالي وبرامج الضمان الاجتماعي، وقد تبين من التحليل صحة الفرض البحثي، وأوصي البحث بضرورة تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية لتناسب متطلبات الأفراد في المناطق النائية والفقيرة بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، والتركيز علي تيسيير البنك المركزي تمويل الفئات الفقيرة لاقامة حرف وصناعات صغيرة، وتعزيز برامج الضمان الاجتماعي، سواء بحشد إيرادات إضافية عن طريق زيادة القاعدة الضريبية وتحسين فعالية الإنفاق علي البرامج التي تطلقها الحكومة مع قياس العائد من تلك البرالمج المقدمة، وربط برامج الضمان الاجتماعي بشروط معينة، مما يؤدي إلي توفير حد أدنى من الدخل للأسر التي تعيش فقر مدقع لكسر حلقة نقل الفقر بين الأجيال.

Abstract

Public financial reform came at the heart of the reform initiatives adopted by different countries. Social security programs in addition to translating economic policy directions toward a large percentage of society segments, but their programs define the basic objectives of the state’s fiscal policy towards reducing poverty and securing income sources for destitute groups, Hence the research problem arises in an attempt to answer the following question: Is there a positive impact of financial inclusion on activating and raising the efficiency of social security programs ?, The aim of the research is to analyze the role that financial inclusion plays through its mechanisms in reforming social security programs, and This is through studying some international experiences that have achieved success in using financial inclusion to raise the efficiency of social security programs, as was the importance of research in completing the

deficiencies in previous studies related to the application and strengthening of the role of financial inclusion in reforming social security programs and raising the efficiency of social transfers until they reach the target groups and that To reduce the burdens on those marginalized classes as a result of implementing economic reform programs during (1991-2018), in a way that guarantees improving the financial conditions in Egypt, especially in light of the increase in the costs of those programs over time, with the absence of social justice I hope that the applied social security system, and try to attract the attention of researchers and direct their attention to the importance and impact of applying financial inclusion to social security programs, and the research is based on the following hypothesis: There is a positive impact of financial inclusion to raise the efficiency of social security programs as the most important issue affecting the poor and the low-income class. A descriptive and analytical method was used, and some quantitative methods were used to measure the relationship between financial inclusion and social security programs. The analysis revealed the validity of the research hypothesis. The central bank should facilitate financing the poor groups to establish crafts and small industries, and enhance social security programs, whether by mobilizing additional revenues by increasing the tax base and improving the effectiveness of spending on government-launched programs with a global scale. One of these programs is provided, and social

security programs are linked to certain conditions, which leads to a minimum income for families living in extreme poverty to break the cycle of intergenerational transmission of poverty.

١- مقدمة:

يحظي الشمول المالى بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة لدى مختلف دول العالم وتحديدًا الدول النامية نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واتخذت خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي للمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

ولذلك بات الشمول المالي علي رأس أولويات معظم دول العالم عامة والهيئات العالمية المعنية بقضايا التنمية خاصة، في وقت يتهيأ فيه المجتمع الدولي لتحديد إطار للتنمية من لخفض معدلات الفقر من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وثمة عوامل أخرى مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية تقف وراء عدم الحصول على الخدمات المالية بوجه عام، والمحرومون منها بوجه خاص وهم الفقراء والنساء والشباب وسكان الأرياف والعاملون في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، وهذا يعني أن التركيز علي استخدام التكنولوجيا الجديدة والتطبيقات المبتكرة للمدفوعات الإلكترونية المبتكرة قد يسهم في تخطي الحواجز التي تمنع الحصول على الخدمات المالية مما يساعد في تحسين عملية الشمول المالي.

٢- مشكلة البحث:

مع التوسُّع في الخدمات المالية في كثير من البلدان النامية بفضل انتشار التقنيات المبتكرة التي ساعدت علي انتشار تلك الخدمات، بدأ التركيز على أدوات مالية تعود بالنفع الكبير على الفقراء والنساء والشباب وسكان الريف وغيرهم من الجماعات المحرومة والفقيرة، مع التركيز على خفض تكلفة تلك الخدمات إلى مستويات تجعل الحصول عليها يسيراً وفي متناول الجميع، وما يسرع وتيرة التقدم في هذا الشأن هو

تلك المبتكرات التقنية التي نمت بسرعة في الأعوام الماضية، فمثلاً ازدادت عدد الحسابات المصرفية في البنوك وانتشرت الأموال الالكترونية، والمدفوعات الالكترونية، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وازدادت حركة الائتمان المصرفي، لا سيما متناهي الصغر، تزامن كل هذا مع تحسين للبيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية من أجل حماية المستهلكين والعملاء ماليا[1].

وهناك العديد من النماذج والتجارب العالمية الرائدة على صعيد رقمنة المالية العامة في الدول النامية. ففي الصين تتمكن الحكومة من خلال مراجعة أنظمة الفوترة الإلكترونية واستخدام تقنيات البلوكشين من التحقق من امتثال الشركات لضريبة القيمة المضافة ومحاربة التهرب الضريبي. فيما تتوفر تجربة رائدة لرقمنة المالية العامة في الهند، حيث تبنت الحكومة في عام ٢٠٠٩ مشروع الهوية البيومترية الوطني المعروف باسم**Aadhaar** ، وهو أكبر مشروع للهوية الوطنية على مستوى العالم، رغم كون هذا النظام قد تم تبنيه في البداية بهدف تحسين الشمول المالي وزيادة عدد الحسابات المصرفية، إلا أنه قد مكن الحكومة أيضاً من زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية، حيث يتم من خلال النظام تحويل مدفوعات الضمان الاجتماعي العينية لاسيما دعم السلع الغذائية والوقود المنزلي مباشرة إلى الحسابات المصرفية للمستحقين المرتبطة بنظام الهوية البيومترية في أي مكان في الهند، بما فيها الأماكن التي لا تتوفر فيها فروع بنكية أو ماكينات للصراف الآلي عبر الهاتف المحمول.

إنَّ عملية (رقمنة) المالية العامة لها أثار إيجابية في مجال زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية ورفع كفاءة وشفافية نظم النفقات العامة، فضلاً عن بناء قواعد بيانات مفصلة وآنية وذات دورية تكرارية تعزز التخطيط الاقتصادي والمالي وخصوصاً في مجال بناء الموازنة ومراقبتها وبالتالي تحقيق كفاءة الإنفاق العام وما يترتب عليه من متطلبات رقابة ومتطلبات الإعداد لتلك البرامج، فضلاً عن سهولة تقييم الأثر المتوقع للسياسات المالية على سلوك الفاعلين الاقتصاديين ومستويات الامتثال الضريبي وتأثير أي سياسة كلية مزمعة على المتغيرات المتضمنة على جانبي الإيرادات والنفقات، فإغفال مكونات الشفافية والمساءلة والمشاركة في هذه البرامج

يهدم جانباً محورياً في مكونات العقد الاجتماعي بين السلطة والمجتمع. بل تزداد أهمية تفعيل تلك تلك معايير في الموازنة العامة للدولة مع الأزمات الاقتصادية بسبب ما يترتب عليها من توجهات تقشفية تتمثل في الحد من دور الدولة في تقديم الخدمات العامة، بالإضافة إلي كل المميزات الاقتصادية والاجتماعية لتطبيقها، والتكلفة الاقتصادية الباهظة لعدم تطبيقها.

وعلي ذلك تتمثل مشكلة البحث في محاولة الاجابة **عن السؤال التالي:**

هل هناك أثر إيجابي للشمول المالي علي تفعيل ورفع كفاءة برامج الضمان الأجتماعي؟.

٣- أهميـــة البحث:

تتمثل أهمية البحث في **الأتي:**

أ- إستكمال القصور في الدراسات السابقة المتعلقة بتطبيق وتعزيز دور الشمول المالي لإصلاح برامج الضمان الاجتماعي ورفع كفاءة التحويلات الاجتماعية حتي تصل إلي الفئات المستهدفة وذلك لتخفيف الأعباء التي تقع علي تلك الطبقات المهمشة نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة من ١٩٩١-٢٠١٨، فبرامج الضمان الاجتماعي بشقيها العيني والنقدي والحاجة لتطويرها بما يضمن تحسين أوضاع المالية العامة في مصر، خاصة في ضوء زيادة تكاليف تلك البرامج بمرور الوقت، الأمر مع عدم تحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة من منظومة الضمان الاجتماعي المطبقة.

ب- محاولة جذب انتباه الباحثين وتوجيه اهتمامهم نحو أهمية واثر تطبيق الشمول المالي علي برامج الضمان الاجتماعي حيث تعمل علي رفع كفاءة وفعالية وعدالة الإنفاق العام في سياق التوجه نحو تحقيق العدالة الاجتماعية.

٤- فروض البحث:

يقوم البحث علي **الفرضية التالية**:

هناك أثر إيجابي للشمول المالي لرفع كفاءة برامج الضمان الاجتماعي باعتبارها أهم قضية تمس الفقراء وطبقة محدودي الدخل.

٥- أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث، **في الأتي:**

أ- **محاولة الاجابة عن سؤال مشكلة البحث،** فتقليل من إهدار الموارد العامة التي يمكن استغلالها بصورة أفضل في تلبية المتطلبات الاجتماعية المتزايدة من خلال توفير مزيد من البرامج الخاصة بالاعانات للفئات الأكثر احتياجاً.

ب- التعرف علي فيما ساهمت رقمنة الإنفاق العام في زيادة كفاءة نظم المشتريات الحكومية، ومكافحة الفساد، وتحسين فاعلية نظم التحويلات الاجتماعية عبر إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة لمن هم مؤهلون للحصول على الدعم، وتوجيه التحويلات النقدية إليهم عبر قنوات الدفع الإلكتروني بطريقة سهلة وآمنة، يمكن التحقق منها مثل الهواتف المحمولة باستخدام توقيع البصمة البيومترية، وبالتالي تمكين الحكومات من الوصول إلى قاعدة واسعة من المستفيدين بأقل كلفة.

٦- منهج البحث:

اعتمد البحث على منهج البحث العلمى الاستقرائى والاستنباطى معاً فى جانبي البحث النظرى، وذلك لاستنباط مجموعة من الدروس المستفادة من تلك التجارب الدولية، ومحاولة تطبيق ذلك علي برامج الضمان الاجتماعي والتحويلات الاجتماعية بالاعتماد علي البيانات الصادرة عن وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة المالية والبيانات المتاحة عن منظومة الضمان الاجتماعي، وكذلك تم الاعتماد على البيانات الصادرة من الجهات المختصة.

أما في الجانب القياسي فسيتم الاعتماد علي بعض الأساليب الكمية لقياس العلاقة بين تطبيق الشمول المالي وكفاءة برامج الضمان لاجتماعي، وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، باستخدام البرنامج الاحصائي **SPSS**.

٧- خطة البحث:

تم تناول هذا البحث من **خلال المحاور الأربعة التالية:**

- الشمول المالي والضمان الإجتماعي في الأدبيات الاقتصادية.

- أهم التجارب الدولية في تطبيق الشمول المالي لتفعيل برامج الضمان الاجتماعي.
- تحليل دور الشمول المالي في رفع كفاءة برامج الضمان الاجتماعي في مصر.
- قياس أثر تطبيق الشمول المالي علي برامج الضمان الاجتماعي.

١- الشمول المالي والضمان الاجتماعي في الأدبيات الاقتصادية:

١-١- الضمان الاجتماعي في الأدبيات الاقتصادية:

١-١-١- نشاة وتطور برامج الضمان الاجتماعي:

منذ قديم الأزل عندما بدأ الناس في الاستقرار وتنظيم أنفسهم للعيش في مجتمعات، نشأت حاجة إلى الحماية من ظروف الحياة المفاجئة، وشكل استحداث نظم الضمان الاجتماعي الرسمية وإنشاؤها لدعم الدخول، خطوة رئيسية في تطور المجتمعات البشرية، وفي فترة الثمانينات من القرن الماضي كانت ألمانيا أول دولة في العالم تعتمد نظام تأمين اجتماعي قانوني، مما أرسى مفهوم الإعانات باعتبارها حقاً أصيلاً لأفراد المجتمع، مما أتاح تطبيقها على القوى العاملة الصناعية برمتها، وبعد مرور بضع سنوات اعتمدت خطط مشابهة في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل وشيلي وأوروغواي)، ووسع نطاق نماذج التأمين القائمة وأدرجت فيها مخاطر جديدة مثل إعانات البطالة، وزادت الفئات المشمولة في هذه البرامج،والتي لم تشمل الحماية العمال وحدهم بل شملت أيضاً جميع السكان، وفي وقت لاحق، أسهمت الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم بأسره في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات من القرن الماضي وسياسات الانتعاش التي اعتمدت في أعقابها، تطور برامج الضمان الاجتماعي زخماً جديداً. وشهدت فترة الثلاثينات من القرن الماضي تمديد خطط الضمان الاجتماعي أكثر في أوروبا والأمريكتي.

وشهدت فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها تطورات كبرى في برامج الضمان الاجتماعي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وذلك بتثبيت الضمان الاجتماعي كحق من حقوق الإنسان، وتأثرت تلك التطورات تأثراً كبيراً بتقرير

بفريدج ١٩٤٥، الذي نشر في المملكة المتحدة في سنة ١٩٤٢. وإقراراً بمسؤولية المجتمع برمته وواجبه تجاه من دافع عنه ضد العدوان، حيث كان الهدف هو تمديد نطاق الحق في الضمان الاجتماعي من مجموعة العمال المؤمن عليهم ليشمل الأمم كلها.

ومنذ ذلك الحين طرحت سرعة عولمة الأسواق والقوى العاملة وزيادة تدفقات الهجرة والسمة غير المنظمة الآخذة في الزيادة باطراد - ومنذ عهد أقرب الأزمة المالية العالمية السائدة - تحديات جديدة في مجال الضمان الاجتماعي، فلا تزال نسبة تتراوح بين ٧٥ و٨٠ في المائة من سكان العالم تعيش في حالة من "انعدام الضمان الاجتماعي"، وكان من شأن انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في سنة ١٩٩٥ واعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في سنة ٢٠٠٠ - ولا سيما هدف خفض معدل الفقر بين الأسر المعيشية إلى النصف في موعد أقصاه سنة ٢٠١٥ - وانعقاد مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٥، والذي أكد علي خلق رص للعمل اللائق للجميع بوصفه هدفاً أساسياً للسياسات الوطنية، والذ أدي إلى إرساء مبدأ أن المجتمع مسؤول عن رفاهيه السكان اجتماعياً، وذلك على الأقل عندما يتعلق الأمر بوضع الحد الأدنى من الأهداف الاجتماعية.

١-١-٢- مفهوم الضمان الاجتماعي:

تطور مفهوم الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية مع مرور الوقت، وهما يستخدمان في العالم بأسره بطرق مختلفة. ونظراً للأشكال المتعددة التي يتخذها كلا المفهومين، فإن تحقيق الوضوح في تعريفهما يطرح تحدياً هائلاً - وخاصة أن كلا المصطلحين لا يستخدم باتساق وكلاهما يختلف من بلد لآخر ومن منظمة دولية لأخرى، فضلاً عن ذلك أضيفت مصطلحات جديدة للمصطلحات التقليدية، كالتحويلات الاجتماعية والتحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة وأرضية الحماية الاجتماعية.

فتعرف التحويلات الاجتماعية: بأنها تحويل نقدي أو عيني (الحصول على السلع والخدمات الاجتماعية) من فئة في المجتمع إلى فئة أخرى (من الفئات العمرية النشطة

إلى الفئات المسنة على سبيل المثال)، ويؤهل المتلقون للحصول على التحويلات لأنهم اكتسبوا حقوقاً من خلال الوفاء بواجبات (مثل تسديد الاشتراكات) أو لأنهم استوفوا بعض الشروط الاجتماعية أو السلوكية (مثل المرض، الفقر)، واستخدم هذا المصطلح في السنوات الأخيرة ليصف الخطط التي تقدم إعانات لجميع المقيمين بالدولة بموجب شرط الإقامة وحده (التحويلات النقدية الشاملة) أو خطط المساعدة الاجتماعية التي تستلزم شروطاً سلوكية إضافية باعتبارها شروطاً مسبقة (التحويلات النقدية المشروطة، أمافيما يتعلق بمفهوم الحماية الاجتماعية فتفسر علي أنها تتسم بطابع أوسع نطاقاً من الضمان الاجتماعي بما في ذلك على وجه الخصوص الحماية المقدمة بين أفراد الأسرة، وتستخدم كذلك بمعنى أضيق من معنى الضمان الاجتماعي (إذ تفهم على أنها تشمل فقط التدابير الموجهة إلى أفراد المجتمع الأفقر أو الأكثر استضعافاً أو استبعاداً.

أما فيما بالمساعدة الاجتماعية: هي إعانات الضمان الاجتماعي التي تتوقف على مستوى دخل المتلقي، أي إنها تقوم على شرط إثبات الحاجة أو تقوم على أشكال مشابهة من الاستهداف (مثل اثبات الحاجة والاستهداف الجغرافي)، وهي أداة لخفض الفقر والحد منه، حيث تصرف الإعانات في شكل نقدي أو عيني. وتستلزم خطط المساعدة الاجتماعية "المشروطة" وجود مستفيدين (أقاربهم أو أسرهم)، وأصبحت الخطط من هذا النوع معروفة في السنوات الأخيرة على أنها خطط تحويلات نقدية مشروطة، وعادة ما تمول خطط المساعدة الاجتماعية من الضرائب ولا تستلزم مساهمة مباشرة من المستفيدين أو أصحاب أعمالهم كشرط لاستحقاق الحصول على الإعانات المعنية.

والتحويلات الاجتماعية هي بطبيعتها الأساسية مسؤولية عامة تقدم تقليدياً من خلال المؤسسات العامة وتمولها الاشتراكات أو الضرائب. ومع ذلك يمكن أن يعهد بتقديم خدمات الضمان الاجتماعي إلى هيئات خاصة وعادة ما يكون الأمر كذلك. فضلاً عن ذلك يوجد العديد من المؤسسات التي تديرها جهات خاصة (مؤسسات تأمين أو مساعدة ذاتية أو مؤسسات قائمة على المجتمع المحلي ذات طابع تكراري)، ويمكنها

أن تتولى جزءاً من الأدوار المختارة التي عادة ما يضطلع بها الضمان الاجتماعي، بما في ذلك على وجه الخصوص خطط المعاشات الوظيفية التي تكمل عناصر خطط الضمان الاجتماعي العامة.

١-١-٣-أهداف الضمان الاجتماعي:

بغض النظر عمن يتولى المسؤولية النهائية عن ممارسة حق الإنسان في الضمان الاجتماعي، فإن الأهداف الرئيسية لمنظومة الضمان الاجتماعي ترمي إلى زيادة فرص الحصول علي الدخل المعيشي المناسب، والحد من انعدام الأمن في الدخل، مما يعمل علي خفض مستوي الفقر وتحسين حصول الجميع على الخدمات المالية لضمان تحقيق ظروف معيشية لائقة، الحد من انعدام المساواة والظلم الاجتماعي نتيجة انعدام الفرص في الحصول علي مصدر دخل مناسب، تقديم إعانات مناسبة باعتبار ذلك حقاً قانونياً، ومع ضمان غياب التمييز على أساس الجنسية أو الانتماء الإثني أو نوع الجنس.

١-٢- الشمول المالي في الأدبيات الاقتصادية:

١-٢-١- نشأة وتطور الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام١٩٩٣ في دراسة (ليشون وثرفت) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان منطقة ما فعلياً للخدمات المصرفية بشكل ميسر، وخلال تسعينيات من القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي عام ١٩٩٩ استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة[٢].

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام٢٠٠٨، حيث ألزمت الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، وذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات

المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة، وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والماليةحيث أكد البنك الدولي علي أن تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع، وفي عام٢٠١٣ أطلقت مجموعة البنك الدولي" البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع تركيز شديد على ضرورة استخدام أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة(٣).

١-٢-٢- مفهوم الشمول المالي:

يشير الشمول المالي إلي الحالة التي يتمكن فيها جميع البالغين في سن العمل من الوصول إلى كافة الخدمات المالية مثل القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين عبر القنوات الرسمية، وينطوي" ذلك علي الوصول الفعال" لهذه الخدمات على نحو مريح ومسئول وبتكلفة ميسورة إلى العملاء مع استدامة عمل تلك القنوات علي تقديم هذه الخدمة، بحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية بدلا من لجوؤهم إلي القنوات المالية غير الرسمية المتاحة أمامهم(٤).

فالشمول المالي طبقاً للتعريف الذي أطلقه البنك المركزي الهندي عام ٢٠٠٦، بأنه تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى شرائح واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة التي يعتبر شرط لا غنى عنه لبناء مجتمع منفتح وكفؤ، كما أن طبيعة الخدمات المصرفية تصب في الصالح العام، وتوافر الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز يعتبر هدف رئيسي للسياسة العامة(٥).

وتطورت مفاهيم ومقاييس الشمول المالي وانتقل من تصنيف الأفراد والمؤسسات بشكل بسيط كمشمولين أو غير مشمولين، إلي مفاهيم أكثر حداثة طرحتها المؤسسات الدولية:-

فعرفتها مجموعة العشرين G20 والتحالف العالمي للشمول المالي FI علي أنها "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وخاصة الفئات المهمشة والمحرومة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة[٦].

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء **CGAP** فتعرف الشمول المالي بأنه"وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال . ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيداً[٧].

يخلص الباحث إلى أن التعريف الإجرائي للشمول المالي توسيع نفاذ كافة الخدمات المالية لتشمل كافة شرائح المجتمع، بمن فيهم الفئات المهمشة ومحدودي الدخل، بتكلفة منخفضة دون تمييز، تساعدهم على استمرار مشاريعهم ونموها ليصبحوا جزء اً من النشاط الاقتصادي الرسمي" ويعتبر هذا التعريف مناسباً للتفسير المعني بمصطلح تعميم الخدمات المالية بأنها عملية تكاملية بين كافة المؤسسات المالية المعنية لخدمة أهدافها الخاصة وخدمة لأهداف الاقتصاد الكلي والمتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر، كما أن التكلفة المنخفضة لهذه الخدمات يعتبر ركيزة أساسية في تحفيز الطبقات الفقيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة للإندماج في النشاط الاقتصادي الرسمي ليصبحوا جزءاً منه، وبذلك تتسع قاعدة المتعاملين مع المؤسسات المالية الرسمية المزودة لهذه الخدمات وخاصة البنوك التي تحتفظ بحسابات العملاء وتستقبل ودائعهم ومدخراتهم وتعمل على إعادة توجيهها وضخها في الأسواق على شكل ائتمان يخدم كافة القطاعات الاقتصادية وكافة الشرائح، بمن فيهم الطبقات الفقيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة، بما يضمن استمرار هذه المشاريع ونموها وزيادتها [٨].

١-٢-٣- دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

شهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط جديدة مختلفة من الخدمات المالية المتاحة للفقراء، والتي لم تقتصر تقديمها على البنوك، وإنما امتدت لتشمل تقديمها عبر الجمعيات التعاونية، وشركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التنمية المجتمعية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل

التأجيري، وغيرها، ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وادارة عمليات القطاعات المالية بشكل أيسر حيث عملت علي تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها(٩).

وتتفاوت بلاد العالم من حيث درجة تمتع سكانها بالخدمات المالية الأساسية ويتضح هذا جلياً من خلال مقارنة سكان البلاد المتقدمة مع سكان البلاد النامية، فعلى سبيل المثال يلاحظ أن ٩٩% من سكان الدنمارك و٩٦% من سكان ألمانيا وفرنسا، و٩١% من سكان أمريكا لديهم حسابات مصرفية، مما يشير أن نسبة الاستبعاد أو الحرمان المالي في هذه البلاد تتراوح بين ١% كحد أدنى و٩% كحد أقصى .وفي الوجه المقابل تتراوح نسبة السكان التي تستفيد من الخدمات المالية الأساسية في البلاد النامية ما بين ٢٠% كحد أدنى و ٣٠% كحد أقصى، وهذا يعني أن ٧٠%- ٨٠% من السكان في هذه البلاد مستبعدون من الخدمات المالية الأساسية والرسمية بصورة أو بأخرى وقد قامت مفوضية الاتحاد الأوروبي من جانبها بتحديد تاريخ معين للدول الأعضاء في الاتحاد تلزمها فيه عند حلول هذا التاريخ بأن تتاح إمكانية فتح حساب مصرفي لجميع مواطني دول الاتحاد والمقيمين من الأجانب دون قيد أو شرط.

١-٢-٤- أهمية الشمول المالي:

يعاني حوالي مليار شخص من الفقر المدقع نتيجة افتقارهم لمصادر دخل تمكنهم من العيش الكريم، حيث يكافح حوالي ١,٢ مليار شخص للعيش على أقل من١.٢٥ دولار في اليوم للفرد الواحد في جميع أنحاء العالم، ويوجد حوالي ٢.٧ مليار من البالغين على مستوى العالم وهذا يمثل ثلث مجموع السكان البالغين ليس لديهم إمكانية في الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، في حين نجد في البلدان المرتفعة الدخل حوالي ٨٩%من البالغين لهم حساب في مؤسسة مالية رسمية، بينما ٤١% فقط في الاقتصادات النامية(*).

ويضطر الفقراء غير القادرين على الوصول للخدمات التمويلية من المؤسسات المالية الرسمية،، إلي الاعتماد على آليات وقنوات غير رسمية للحصول على

الائتمان بمعدلات فائدة مرتفعة بضمانات مثل مدخراتهم من الذهب أو الماشية أو رهن الأصول، لحماية أنفسهم من المخاطر التي تحدق بهم، (*) مثل عدم انتظام التدفقات النقدية، والدخل الموسمي والاحتياجات غير المخطط لها مثل المرض، فالسماح لهم بالوصول لمنتجات متنوعة من الخدمات المالية بتكلفة منخفضة أو بدون ثمن تمكن الفقراء والفئات المحرومة من المحافظة على استمرار مشاريعهم الصغيرة وتحقيق دخل مستمر يحسن سبل العيش الكريم ويحقق الاستقرار المالي والاجتماعي لهم،وبالتالي توفير الخدمات المالية للجنسين دون تمييز يؤدي إلي التمكين الاقتصادي للأفراد بشكل عام وللمرأة بشكل خاص بحيث يمكنها من القيام بإستثمارات منزلية صغيرة كحرف يدوية، أو عمل التحسينات المنزلية أو دفع الرسوم المدرسية لأفراد أسرتها والمشاركة في مواجهة أعبائها الأسرية، في ظل وجود فجوة التمييز بين الجنسين وعدم المساواة في الدخل بين النساء والرجال فيلاحظ في الاقتصاديات النامية أن ٤٦% من الرجال لديهم حساب بنكي رسمي بينما النساء تمثل فقط٣٧%[١٠].

١-٢-٥- أهداف الشمول المالي:

تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة لتعزيز وترسيخ أجندة تطبيق الشمول المالي حيث تتنامي المنافع المتأتية من خلال تطبيقه، وترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التابعة للبنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، من أجل تحقيق ذلك، يتطلب إيجاد عدة توجهات تكفل وجود قنوات متعددة لإيصال كافة الخدمات المالية المتنوعة إلى المستبعدين اقتصادياً واجتماعياً، لذلك لابد من مواجهة التحديات الرئيسية،والتي ترسم حدود الخدمات المالية التي يحتاجها الفقراء من خلال **الأتي**[١١]:

- ✓ العمل علي رفع مستوى جودة هذه الخدمات لخدمة أكبر عدد من الفقراء، خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

- ✓ الوصول إلى أكبر عدد ممكن من العملاء الفقراء والأكثر فقر اً والمهمشين، تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- ✓ تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، مع تقليل التكلفة على كل من العملاء والمؤسسات المالية نفسها(١٢).

١-٢-٦- مزايا تطبيق الشمول المالي علي مستوي الاقتصاد ككل:

تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية وذلك بشكل يسهم في بناء لقدرات المجتمع بهدف تعزيز النمو المستدام من اجل حياة تليق بكرامة الانسان من خلال تمكين الفئات المهمشة من الرجال والنساء للاضطلاع بمهتها في تنمية المجتمع لتحسين وضعها الإجتماعي والاقتصادي وللحصول على مكانها الصحيح في المجتمع وهو ما يشير بوضوح إلى تأثير الاستقلال المالي للأقل حظا وللمواطنين المهمشين في البلاد على التنمية الشاملة للمجتمع، وعرفت قمة كوبنهاغن الاجتماعية لعام ١٩٩٥ التنمية الإجتماعية من حيث ثلاثة معايير اساسية وهي العدالة الأجتماعية، القضاء على الفقر، التوظيف والتنمية البشرية، حيث يتم قياس مؤشر التنمية البشرية من ثلاثة أبعاد وهي طول العمر، المعرفة ومحو أمية الكبار، وتوفير مستوى معيشي لائق من خلال مستوي دخل مناسب وهذه المؤشرات هي نفسها محددات الشمول المالي(١٣).

٢- أهم التجارب الدولية في تطبيق الشمول المالي لرفع كفاءة برامج الضمان الاجتماعي:

٢-١- تجربة جنوب أفريقيا:

طرحت جنوب أفريقيا مبادرة جديدة ضمن سياستها في تفعيل وزيادة مستوي الشمول المالي أطلقت عليها استراتيجية المستهلك المالي، وذلك لأن مستهلك الخدمات المالية ليس لديه المهارات الكافية لفهم تعقيدات القطاع المالي، كعدم قدرته علي تقييم مدي ملائمة المنتجات المالية لإحتياجاته بالإضافة لعدة مشاكل هيكلية منها عدم وجود

تشريعات موحدة لحماية المستهلك ناهيك عن عدم وجود مبادرات تستهدف زيادة الوعي والتثقيف المالي للعميل.

وقد عرفت الإستراتيجية التثقيف المالي بأنه قدرة الأفراد علي ادراك المفاهيم المالية المختلفة، مما يتيح لهم إتخاذ قرارات واعية وفعالة ومدروسة مما يمكن كافة فئات المجتمع من المشاركة في الحياة الاقتصادية والتي تزيد الفرص وتمكنهم من أن يعيشوا حياة كريمة، حيث ركزت تلك الاستراتيجية علي رؤية محددة وهي زيادة القدرة المالية للأفراد وبالتالي الرفاهية المالية لجميع مواطني جنوب أفريقيا، ليس هذا فقط فحسب بل حددت رسالة واضحة علي الحكومة في جنوب أفريقيا تبنيها من خلال تمكين جميع مواطني الدولة وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة من ادارة شئونهم المالية بثقة والعمل علي تثقيف كافة فئات المجتمع بشكل يضمن لهم إتخاذ قراراتهم المالية اليومية بطريقة مدروسة وأمنة، وإدارة دخولهم وتخصيصها طبقا لإحتياجاتهم بشكل أكثر فاعلية منذ الطفولة وحتي سن التقاعد، وقد تخذت جنوب أفريقيا عدة خطوات لتعميق الشمول المالي، **ومنها**[١٤]:

أ- قامت السلطات الحكومية ممثلة في البنك المركزي الجنوب أفريقي في عام ٢٠٠٤، بتعديل قواعد "اعرف عميلك KYC" والتي تمكنت من خلالها البنوك من تقديم منتج جديد باسم "حسابات **Mzansi"** المبسطة للأفراد الذين لم يسبق لهم التعامل مع البنوك.

ب- تم اصدار قانون البنوك التعاونية في عام ٢٠٠٧، والذي خلق شريحة جديدة من المؤسسات الخاضعة للرقابة والذي أضفي صفة الرسمية لمقدمي الخدمات غير الرسمية، حيث كانت النواة الأولي لتأسيس منظمات مالية تعاونية جديدة[١٥].

ج- إلتزام البنوك بمنح قروض إسكان بأسعار مقبولة وفقاً لميثاق القطاع المالي لدولة جنوب أفريقيا، كما سمحت الحكومة باستقطاع جزء من مرتبات موظفيها لمقابلة أقساط القروض الصغيرة المستحقة عليهم من خلال وضع إطار جديد لنشاط التأمين متناهي الصغر.

د- قامت أكبر أربع بنوك تجزئة في جنوب أفريقيا بتبني مبادرة لفتح ٢.٢ مليون حساب مصرفي خلال الأربع سنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد الأفراد الذين يتعامل مع البنوك نحو ١٢ مليون شخص لم يكن لديهم أي معاملات مالية مع القنوات المالية الرسمية، حيث تم فتح أكثر من ٦ مليون حساب خلال الفترة المستهدفة وهي ٤ سنوات، بلغت نسبة حسابات **Mzansi**" التي تم فتحتها من قبل الأفراد الذي لم يسبق لهم التعامل مع البنوك نحو ٧٢%، حيث بلغت نسبة أصحاب الحسابات من الشريحة المستهدفة ذات الدخل المنخفض نحو ٦١%، وهو ما يؤكد نجاح الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة في جنوب أفريقيا لتفعيل دور الشمول المالي.

واتخذت الحكومة في جنوب أفريقيا خطوات جادة لتحقيق إصلاحات مالية في الاقتصاد لم يكن لها لتتحقق لولا نجاح استراتيجية تعزيز دور الشمول المالي، حيث تمكنت الحكومة من تحويل المدفوعات الحكومية لربع عدد المتلقين لتلك المدفوعات عبر الحسابات المصرفية مستخدمة القنوات الإلكترونية الحديثة كالهاتف المحمول ومواقع علي الانترنت، مما مكن الحكومة من التحديد الدقيق للفئات المهمشة وشديدة الاحتياج لتلك المساعدات، شملت تلك المساعدات مدفوعات الدعم النقدي وإعانات البطالة ومعاشات الضمان الاجتماعي وأيضا المعاشات التقاعدية، التي طرحتها الحكومة في جنوب أفريقيا والتي استهدفت من خلال مساعدات الأسر شديدة الفقر، ولا شك أن توفير خدمات مالية للفقراء من متلقي المدفوعات الحكومية من شأنه أن يدعم الأثر الإنمائي لهذه المدفوعات، كما أن الخدمات المالية تمكن الفقراء من تحسين قدرتهم علي تحمل الكوارث والصدمات الاقتصادية حيث قامت الحكومة في جنوب أفريقيا بتحويل تلك المدفوعات الحكومية الكترونياً من خلال حساب مصرفي مرتبط ببطاقات سيكولولا **Sekulula**" وهي مصممة تحديداً لمتلقي الإعانات والتحويلات الإجتماعية وليس لهذه البطاقة حد أدني للرصيد وتسمح لحاملها بسحب مجاني مرتين في الشهر، وتتضمن بطاقة خصم يمكن استخدامها في المتاجر التي تقبل بطاقات الفيزا[١٦].

وتم دمج العمال المنزليين في صندوق التأمين ضد البطالة في عام ٢٠٠٣، ويقدم الصندوق إعانات في حالات البطالة والأمومة والتبني كما يقدم إعانات في حالة المرض أو الوفاة ويشمل جميع العمال المنزليين بمن فيهم عمال التدبير المنزلي والبستانيون والسائقون المنزليون والأشخاص الذين يرعون أي شخص في البيت. ويجب على أصحاب العمل أن يسجلوا العاملين لديهم ويسددوا الاشتراكات، ويعتبر عدم الامتثال جريمة يعاقب عليها القانون. ويجب على صاحب العمل أن يسدد اشتراكات التأمين ضد البطالة بنسبة ٢ % من قيمة أجر كل عامل في الشهر. ويساهم كل من صاحب العمل والعامل بنسبة ١%، وقد بسط صندوق التأمين ضد البطالة إجراءات التسجيل وأتاح التسجيل المجاني على الإنترنت للتقليل من الحواجز الإدارية التي يواجهها أصحاب العمل والعمال، وفي الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، سجل الصندوق ما يزيد على ١٣٣٠٠٠ عامل منزلي وما يزيد على ٥٥٦٠٠٠ صاحب عمل منزلي وجمع ما يزيد على (٥٣ مليون دولار أمريكي)، وبحلول عام ٢٠٠٨، تلقى مدفوعات الضمان الاجتماعي ما يزيد على ٣٢٠٠٠٠عامل عاطل مؤقتا عن العمل. وشكلت النساء الأغلبية الساحقة من المستفيدين.

٢-٢ - تجربة الهند:

طرحت حكومة الهند برنامج نقل المزايا المباشر في عام٢٠١٣ ضمن محاولة لإصلاح عملية تحويل الدعم والإعانات فطبقاً لهذا البرنامج، قامت الحكومة بتحويل الدعم مباشرة إلى أفراد الشعب من خلال حساباتهم المصرفية بهدف الحد من التسريبات والمماطلات بالإضافة إلى تعزيز مستويات الشفافية حول برامج الدعم الموضوعة من قبل الحكومة الهندية، والتي تستهدف من خلال هذا البرنامج الوصول إلى المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر باستخدام آلية شاملة للجميع، وتشمل الإعانات التي يغطيها هذا البرنامج معاشات التأمين الاجتماعي، والمنح الدراسية، والتي تم تقديمها تدريجياً في جميع أنحاء البلاد، وفي سبتمبر ٢٠١٥، توسع هذا البرنامج ليشمل دعم المواد الغذائية، من خلال مشروع قانون دعم المواد الغذائية، كما تبنت الحكومة مبادرات أخري لتطبيق برامج الحماية الاجتماعية التي تحقق

إستهداف أكثر الأسر فقراً بدلاً من الأساليب التقليدية للدعم السلعي التي تتسم بعدم الكفاءة والإهدار والتسرب وعدم الوصول للفئات المستحقة للدعم. وتشمل سياسات الحماية الاجتماعية وتوسيع قاعدة المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي الذي يعتبر أحد الوسائل الفعالة للدعم النقدي المباشر للأسر الفقيرة، بالإضافة إلى استمرار برامج الدعم والحماية الاجتماعية الأخرى مثل دعم الغذاء ودعم المزارعين، حيث قدرت تكلفة مشروع الغذاء بـ١,١٥ تريليون روبية هندية (أي ما يعادل نحو ١٨ مليار دولار)، وتشير وزارة المالية الهندية أن هذا البرنامج قد أدى إلى انخفاض بيع الغاز المدعم بنسبة تبلغ٢٤% وذلك نظراً لاستبعاد" المستفيدين غير المباشرين" إلي تحقيق مدخرات كبيرة للحكومة الهندية، مما يمهد الطريق لتنفيذ البرامج غير النقدية الناجحة(١٧).

وانخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بواقع ٤٧% عندما تم سداد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية بالبصمة الإلكترونية بدلاً من تسليمها نقداً، وأيضاً أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة ٢٠%، مما دفع الحكومة الهندية إلى الأخذ بسياسات وضوابط قانونية واقتصادية من أجل تحفيز التحول من الاقتصاد النقدي والذي يعتمد على النقود السائلة كوسيلة للدفع إلى الاقتصاد غير النقدي والذي ينتقل إلى وسائل ورقية وإلكترونية بديلة لتحصيل وسداد ثمن السلع والخدمات. وتشمل آليات السداد البديلة التحويلات البنكية والإلكترونية، وبطاقات الائتمان، وبطاقات الخصم، وبطاقات الشحن، والشيكات، والصكوك البنكية، وماكينات الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والنقود المحمولة، والبطاقات الذكية، وغيرها من الوسائل التي تتجنب التعامل النقدي قدر الإمكان .ولا يلغي الاقتصاد غير النقدي فى كل هذه الحالات استخدام النقود كلياً بل يقلص عدد المعاملات النقدية لأدنى حد(١٨).

٢-٣- تجربة الأرجنتين:

هناك ثمة تداخل بين المدفوعات الحكومية للأفراد ومبادرات شبكات الأمان الإجتماعي فكلاهما يستهدف محاربة الفقراء ومساعدة الطبقات المهمشة بواسطة

برامج تسعي إلي تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين وتخفيض المخاطر التي يتعرض لها الفقراء، فكثيراً ما تذهب جزء كبير من مدفوعات مبادرات شبكات الأمان والضمان الاجتماعي إلي الفئات غير المستهدفة أو المستحقة منها علي سبيل المثال توزيع المواد الغذائية وبرامج التغذية المدرسية وبرامج الدعم الموجه للأسعار مثل نظام التوزيع العام والذي يبيع مواد غذائية أساسية مدعمة قيمتها ٣.١ مليار دولار عن طريق ٤٧٨ ألف متجر من المتاجر التي تبيع بأسعار عادلة، وكذلك خدمات الإعفاء من رسوم الخدمات الضرورية والتي تقدم ضمن المزايا غير النقدية للفقراء مما دفع الحكومة إلي تبني نظم المدفوعات الالكترونية لتنظيم وتقنين مدفوعات الدعم المقدمة للأسر الفقيرة[١٩].

ويلاحظ أن بطاقة الخصم الالكترونية التي يشمل عليها برنامج ربات البيوت **Jefes Y Jefas de Hogar** غير قابلة لإعادة تحميل الرصيد الإ بواسطة الحكومة، ولابد هنا من سحب ما فيها من أموال المساعدة الحكومية في غضون شهرين والإ فسيفقدها المتلقي، وهنا يبرز دور الشمول المالي في التجربة الارجنتينية في التركيز علي فئات مهمشة شديدة الفقر في حاجة ملحة لهذه المساعدات الحكومية وبالتالي نجاح هذه التجربة متربط بما قدمته للمواطنين المحليين من تخفيض نسبة الفقر ومساعدة المهمشين والفقراء عبر استخدامها للخدمات المالية الحديثة والتي لم تكن تقدم من قبل.

٣- تحليل دور الشمول المالي في رفع كفاءة برامج الضمان الاجتماعي في مصر[٢٠]:

٣-١-الضمان الإجتماعي خلال الفترة الأولي (١٩٩١-٢٠٠٠):

اتخذت مصر عدداً من الإجراءات في إطار سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي المصممة بهدف تخفيض الأثار الإجتماعية السلبية الناتجة عن برامج الإصلاح الاقتصادي علي كافة فئات المجتمع التي تضررت من جراء تطبيقه، وتتمثل في إنشاء الصندوق الإجتماعي للتنمية، وإقامة شبكة الأمان الإجتماعي، وتتكون موارد

الصندوق من مكونين رئيسين هما المنح والقروض التي تقدمها المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية وحكومات الأجنبية، إلي جانب المبالغ التي تخصصها الحكومة المصرية للصندوق من الموازنة العامة، حيث يتبني الصندوق تمويل وتنفيذ عدة برامج يخصص لكل منها نسبة من موارد الصندوق، أما فيما يخص الفئات المستهدفة من خدمات الصندوق فتتمثل في الفئات المهمشة والفقيرة ومحدودي الدخل وسكان المجتمعات الأقل نمواً وسكان المناطق المحرومة من الخدمات والعاطلين عن العمل والمرأة المعيلة(٢١).

وتعتبر زيادة معدلات التشغيل وتوفير فرص عمل جديد أهم وسائل تحسين مستوي معيشة المواطنين وخفض معدلات الفقر في ظل تطبيق معايير الشمول المالي، وهو ما يتطلب تحقيق الإستقرار المالي والاقتصادي لاستعادة الثقة في الاقتصاد المصري بما ينعكس على زيادة الاستثمارات المحلية وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية داخل الاقتصاد المصري، ويلاحظ زيادة معدل الفقر في مصر من سنة لأخري فبلغ ٢٥.٣% في عام ١٩٩١ وإرتفع إلي أن وصل إلي ٢٨.١% عام ٢٠١٨، كما كما يلاحظ زيادة معدل الفقر بحدة بعد أحداث ٢٠١١، فارتفع من ٢٢.٣% عام ٢٠١٠، واستمر الارتفاع بعد ذلك حتي نهاية الفترة(٢٢).

وقد سعت الحكومة من خلال مشروع الموازنة إلى تطبيق سياسات إجتماعية لتمكين المواطن المصري من خلال تحسين وتوفير الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم، والصحة، والإسكان، ومياه الشرب والصرف الصحي، والمواصلات العامة، والكهرباء بما يضمن مستوي معيشة أفضل للمواطنين، ومساعدة المواطنين على الخروج من دائرة الفقر(٢٣).

جدول (١): الضمان الإجتماعي في ظل تطبيق الشمول المالي خلال (١٩٩١-٢٠١٨)

السنوات	معد الفقر% إلي اجمالي عدد السكان	أسر تعولها النساء من اجمالي عدد الأسر %	عاطلين في سن عمل من اجمالي قوة العمل %	ما فوق ٦٥ سنةمن اجمالي السكان %	اعانات برامج الضمان الإجتماعي
١٩٩	٢٥.٣	١٠.٥	٧٤.٦	٤.٦	٢.٢
١٩٩	٢٢.٥	١١	٧٤.٥	٤.٦	١.٢
١٩٩	١٨.١	١١.٨	٧٣.٩	٤.٧	١.٣
١٩٩	١٩.٥	١٢	٧٢.٩	٤.٧	١.٦
١٩٩	١٧.٨	١٢.٣	٧١.٨	٤.٧	١.٩
١٩٩	١٧.٣	١٢.٦	٧٠.٧	٤.٨	٢.١
١٩٩	١٧.١	١٢.٨	٦٩.٢	٤.٨	٢.٤
١٩٩	١٦.٩	١٣.١	٦٧.٨	٤.٩	٢.٧
١٩٩	١٦.٨	١٣	٦٦.٥	٤.٩	٣
٢٠٠	١٦.٧	١٢.٥	٦٥	٤.٩	٣.٤
٢٠٠	١٦.٩	١٢	٦٣.٣	٤.٩	٣.٩
٢٠٠	١٦.٧	١٢.٦	٦١.٨	٤.٩	٣.٦
٢٠٠	١٧.٢	١٢.٧	٦٠.١	٤.٩	٣.٥
٢٠٠	١٨.٤	١٢.٨	٥٨.٢	٤.٩	٣.١
٢٠٠	١٩.٦	١٢.٤	٥٦.٦	٤.٩	٣
٢٠٠	١٩.٨	١٢.٣	٥٥.٢	٤.٩	٣.٤
٢٠٠	١٩.٦	١٢.٤	٥٤.١	٤.٩	٣.٩
٢٠٠	٢٠.٤	١٣	٥٣.٢	٤.٨	٤.٢
٢٠٠	٢١.٦	١٣.٤	٥٢.٦	٤.٨	٤.٦
٢٠١	٢٢.٣	١٣.٧	٥٢.١	٤.٨	٤.٧
٢٠١	٢٥.٢	١٣.٥	٥٢	٤.٨	٤.٨
٢٠١	٢٥.٦	١٣.٧	٥٢	٤.٩	٤.٩
٢٠١	٢٦.٣	١٤.٢	٥٢.٤	٤.٩	٤.٥
٢٠١	٢٦.٥	١٥	٥٣.١	٥	٤.١
٢٠١	٢٧.١	١٥.٦	٥٣.٧	٥.١	٤.١
٢٠١	٢٧.٨	١٥.٩	٥٤.١	٥.١	٤
٢٠١	٢٨.١	١٥.٩	٥٥	٥.١	٤.٥
٢٠١	٢٨.٩	١٥.٨	٥٥.٣	٥.٢	٤.١
متوسط	٢١.٣	١٧	٥٥.٤	٥.٢	٤.٤
أدنى	١٦.٧	١٣.٣	٦٠.٦	٤.٩	٣.٤
أعلى	٢٨.٩	١٠.٥	٥٢	٤.٦	٤.٩

المصدر : اعداد الباحث بالإعتماد علي قاعدة بيانات البنك الدولي ٢٠١٩.

٣-٢- دور الشمول المالي في تفعيل الضمان الإجتماعي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨):

انتهجت مصر سياسة الإصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي وذلك بعد تفاقم الاختلالات الداخلية والخارجية، وقد كان لتطبيق هذا البرنامج أثر كبير علي مستوي التنمية البشرية في مصر وذلك من خلال تأثير السياسات التي يتضمنها علي كل من تكلفة معيشة أفراد المجتمع والدخول الحقيقية وتوزيع الدخل ومستوي التوظف والخدمات الإجتماعية، وقد اتخذت الدولة عدداً من الإجراءات في إطار سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي المصممة لتخفيض الأثر السلبي للبرنامج علي الفئات التي تضار من تطبيقه وخاصة الأسر التي تعولها النساء والتي بلغت ١٢.٥% إلي نحو ١٥% من اجمالي عدد الأسر في تلك الفترة من خلال آلية الدعم النقدي المباشر كحصول البنت التي يتم زواجها علي منحة زواج عبر صندوق التأمينات الإجتماعية، أما فيما يتعلق بنسبة العاطلين والذين هم في سن العمل من اجمالي القوة العاملة والتي تراوحت ما بين ٦٥% الي ٥٢% خلال الفترة، فقد سعت الحكومة إلي تخفيض تلك النسبة عبر برامج التدريب المهني وتغير ثقافة العمل الحكومي من خلال برامج أقامها الصندوق الإجتماعي للتنمية لإقامة مشروعات صغيرة لتنمية تلك الفئة إجتماعيا إلا أن النسبة مازالت مرتفعة، وتتمثل تلك الإجراءات في إقامة شبكة الأمان الإجتماعي، وعلي الرغم من نجاح بعض سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي في تلك الفترة إلا أنه واجه العديد من الإنتقادات، حيث أدي تطبيقه إلي العديد من الأثار الإجتماعية السلبية، والتي انعكست علي الفئات محدودي الدخل كأصحاب المعاشات والمتقاعدين ما فوق ٦٥ عام والتي تراوحت نسبتهم بين ٤.٩% إلي ٥.٢ %، كما تبنت الحكومة عدداً من المبادرات لتطبيق برامج الحماية الإجتماعية التي تحقق استهداف أفضل للأسر الفقيرة (الأسر التي تعولها النساء – المتقاعدين فوق ٦٥ عام) بدلاً من الأساليب التقليدية للدعم السلعي التي تتسم بعدم الكفاءة والإهدار والتسرب وعدم الوصول للفئات المستحقة للدعم وتشمل سياسات الحماية الإجتماعية في الموازنة توسيع قاعدة المستفيدين من معاش الضمان

الإجتماعي الذي يعتبر أحد الوسائل الفعالة للدعم النقدي المباشر للأسر الفقيرة، بالإضافة إلى استمرار برامج الدعم والحماية الإجتماعية الأخرى مثل دعم الغذاء ودعم المزارعين والتي تتم عبر قنوات مالية رسمية وهي الحسابات البنكية المستخدمة من الأفراد والتي تحدد مستوي دخولهم.

٣-٣- أثر الشمول المالي علي برامج الضمان الإجتماعي في ظل الشمول المالي (٢٠٠٨-٢٠١٨):

يعد إصلاح نظم الضمان الإجتماعي ونظم الرعاية الصحية من أهم محددات استدامة المالية العامة للدولة، وأيضاً من أهم أولويات إصلاح المالية العامة التي من الممكن أن تدعم النمو الاقتصادي في هذا السياق تشير دراسات صندوق النقد الدولي إلى أن بنود الإنفاق العام المرتبطة بتقدم الأفراد في العمر) نظم التقاعد ونظم الرعاية الصحية (تشكل نسبة تصل إلى ٤٠% في الاقتصادات المتقدمة و ٣٠% في اقتصادات الدول النامية، وبناء عليه من الضروري تبني إصلاحات تستهدف زيادة مستويات كفاءة السياسات الخاصة بالضمان الإجتماعي تجاه الفقراء والمتقاعدين ومحدودي الدخل واستمراريتها بالكفاءة اللازمة وبدون توليد ضغوطات متصاعدة على الموازنة العامة.

وتبلغ جملة الإنفاق الإجتماعي المباشر التي تم تمويلها في الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ٤٣١ مليار جنيه أي ما يقرب من ٥٥% من إجمالي الإنفاق العام وزيادة معاش الضمان الإجتماعي ليصل إلى ٤٥٠ جنيه شهريًا[٢٤].

وقد ترتب على إصدار دستور مصر الجديد في عام ٢٠١٤ عددًا من الإلتزامات الإضافية للتنمية البشرية التي تتحمل تمويلها الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى استحداث إجراءات أخرى سوف يكون لها تأثير على زيادة المصروفات العامة في السنوات التالية مثل تعديل الحد الأدني للأجور (من ٧٠٠ إلى ١٢٠٠ جنيه شهريًا)، وزيادة دخول المهن الطبية وعلاوة الأعباء المالية للمعلمين، بالإضافة إلى نقل العمالة من مختلف أبواب الموازنة إلى الباب الأول وتثبيتها[٢٥].

وقامت الحكومة المصرية أيضاً بتحسين طريقة توزيع الإعانات من خلال إحداث تغييرات في نظام البطاقة الذكية وقد طرحت الحكومة البطاقات الذكية عام ٢٠١٤ للمساعدة على تنظيم السلع والخدمات المدعومة والقضاء على الفساد في شرائها وتوزيعها، لكن مع أنّ برنامج البطاقة الذكية يعد خطوة في الإتجاه الصحيح للحرص على أن تصل الإعانات إلى الأشخاص الأكثر حرماناً في المناطق الأشد فقراً، أظهرت المقابلات التي أُجريت مع مجموعات من المجتمع المدني في جنوب مصر أنّ الكثير من المصريين الفقراء والأميين وغير المسجّلين غير قادرين على تقديم طلب للحصول على بطاقات ذكية ومع نسبةِ أمية تبلغ ٢٥% وعدد المواطنين غير المسجّلين في مصر يبلغ ٧ مليون فرد، في حين أن هناك ٧٧% من أعلى الفئات إنفاقاً تملك بطاقات ذكية تمكّنها من الحصول على سلع مدعومة، في حين أنّ ٨٢% من الفقراء لا يستفيدون من برنامج الضمان الإجتماعي المصري وما زال الفساد والغش يستشريان في نظام البطاقة الذكية، بالإضافة إلى ذلك، بموجب برنامج صندوق النقد الدولي، حصل حاملو البطاقات الذكية على إعانات إضافية بلغت ١٢جنيها للفرد تم زياداتها لتصبح ٢١ جنيه مصري للفرد الواحد لكنّ هذه الإعانات بالكاد غطت أسعار السلع الأساسية المتضخمة ورُفعت الزيادات على الإعانات مجدداً في يونيو ٢٠١٥ لتصل إلى ٥٠ جنيهاً مصرياً، غير أن نسبة التضخّم بقيت عالية تقارب٣٠% حتّى بعد أن انخفضت من أعلى نسبة وصلت إليها في يوليو ٢٠١٧ من المنافع الناجمة عن الزيادات في الإعانات المقدّمة لحاملي البطاقات الذكية، وقد وزّعت الحكومة المصرية "بطاقات ذهبية" في المناطق الأكثر فقراً على الأشخاص الذين لا يملكون بطاقة ذكية أو ينتظرون الحصول عليها، لكن تمّ خفض المساعدات في مارس ٢٠١٧، ممّا سبّب احتجاجات في المناطق الأشد فقراً في مصر، فدفع الحكومة إلي رفع مخصصات الحصص لمزودي البطاقات الذهبية[٢٦].

وبهدف المساعدة للحد من تأثير الإصلاحات المالية، فقد تم تحويل نحو ١% من قيمة إجمالي الناتج المحلي في الوفورات المالية لإعانات الأغذية الإضافية ولتحويلات أموال نقدية لكبار في السن والعائلات ذوي الدخل المنخفض ووفقاً لبرامج إجتماعية

مستهدفة تبنتها الحكومة، بما فيها مثلاً الإعانات لأدوية الأطفال، وتخطط الحكومة أيضاً لتوسيع برامج شبكة الأمان الإجتماعية الأساسية، بما فيها برنامجا تكافل وكرامة اللذان تأسسا في العام ٢٠١٥ واللذان سيتمّ توسيعهما ليغطيان مائتي ألف أسرة إضافية حيث بلغ مقدار الدعم النقدي المقدم عبر البرنامج ٥٠٨ مليون جنيه بينما بلغ مقدار الدعم المقدم١.٤ و٩.٣ مليارجنيه في العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧، لكن يجب الإنتظار لرؤية ما إذا كانت هذه الإجراءات ستتمكّن من التخفيف من الأثار المعاكسة الناجمة عن نسبة التضخم المرتفعة في مصر، ولا سيما نظراً إلى الإنفاق الإجتماعي مازال منخفض نسبياً في مصر مقارنة بمستوي العام للأسعار.

٤- قياس أثر تطبيق الشمول المالي علي برامج الضمان الاجتماعي:

حيث سيتم الاعتماد علي **النموذج التالي**:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الشمول المالي مضفا متغيرات الشمول المالي (Z1-Z4) والضمان الاجتماعي (Y) خلال (١٩٩١-٢٠١٨)**:**

$$Y= b_0+ b_1Z_1+.....b_{i}Z_{11}$$

توصيف النموذج:

- **المتغير التابع (Y)** الضمان الاجتماعي:
- **المتغيرات المستقلة:**

Z_1: نسبة الفقر.

Z_2**:** معامل جيني(لقياس عدالة توزيع الدخل).

Z_3**:** الانفاق الحكومي.

Z_4**:** نسبة الإدخار المحلي للناتج.

Z_5**:** صافي الإئتمان.

Z_6**:** نسبة التأمين للسكان.

Z_7**:** نسبة التحويلات الخارجية.

وقد تبين من نتائج التحليل الاحصائي، **ما يلي**[٧] (٢):

$$\mathbf{Y} = 10.263 - 0.015\mathbf{z_1} + 0.361\mathbf{z_2} + 0.056\ \mathbf{z_3} + 0.007\mathbf{z_4} + 0.012\mathbf{z_5} + \mathbf{9.307z_6} + 0.039\mathbf{z_7}$$

$(2.589)^{**}$ $(2.512)^{**}$ $(2.924)^{**}$ $(3.238)^{**}$ $(1.752)^{*}$ $(2.845)^{**}$ $(1.935)^{*}$ $(1.753)^{*}$

$R^2 = 0.761$

$F = 13.283^{**}$

وتوضح نتائج المعادلة السابقة، **الأتي**:

- **من الناحية الاقتصادية:**

جاءت النتائج متفقة مع فروض النظرية الاقتصادية، حيث تشير معاملات الانحدار لأهم العوامل التي تؤثر علي المتغير التابع (الضمان الاجتماعي) في مصر إلي وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع من جانب، وبين (Z_1) أي مع (نسبة الفقر) وهذا يعني أن زيادة نسبة الفقر ستؤدي إلي تراجع برامج الضمان الاجتماعي المقدمة من الحكومة، وكانت العلاقة طردية بين المتغير التابع (الضمان الاجتماعي) وبين كل من ($Z_2, Z_3, Z_4, Z_5, Z_6, Z_7$) أي مع (معامل جيني"لقياس عدالة توزيع الدخل"، الانفاق الحكومي، نسبة الإدخار المحلي للناتج، صافي الإئتمان، نسبة التأمين للسكان، نسبة التحويلات الخارجية)، وهذا يعني أن زيادة هذه المتغيرات أو إحداها يؤدي إلي زيادة الضمان الاجتماعي.

- **من الناحية الاحصائية:**

أ- تشير معنوية معاملات الإنحدار إلي أهمية كل من نسبة الفقر، ومعامل جيني لقياس عدالة توزيع الدخل، والإنفاق الحكومي، وصافي الإئتمان، حيث ثبتت المعنوية الإحصائية لهم عند مستوي معنوية ٠.٠١. يليها كل من نسبة الإدخار المحلي للناتج، ونسبة التأمين للسكان، ونسبة التحويلات الخارجية، حيث ثبتت معنويتهما الاحصائية عند مستوي معنوية ٠.٠٥.

ب- يشير معامل التحديد المعدل والذي بلغ ٠.٧٦١ إلي أن المتغيرات الشارحة المستقلة تفسر ٧٦.١% من التغير في الضمان الاجتماعي في حين الباقي ٣٣.٩% يرجع لعوامل أخرى غير مدروسة. ويؤكد ما سبق قيمة (F) المحسوبة، حيث بلغت نحو ١.٢٨٣ وهي معنوية عند مستوي ٠.٠١، مما يؤكد بأن النموذج صالح للقياس.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

تبين من البحث صحة الفرض البحثي، **القائل**:

" هناك أثر إيجابي للشمول المالي لرفع كفاءة برامج الضمان الاجتماعي باعتبارها أهم قضية تمس الفقراء وطبقة محدودي الدخل"، حيث تبين، **الأتي:**

أ- جاءت النتائج متفقة مع فروض النظرية الاقتصادية، حيث تشير معاملات الانحدار إلي وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (الضمان الاجتماعي) وبين (نسبة الفقر) وهذا يعني أن زيادة نسبة الفقر ستؤدي إلي تراجع برامج الضمان الاجتماعي المقدمة من الحكومة، وكانت العلاقة طردية بين المتغير التابع (الضمان الاجتماعي) وبين كل من (معامل جيني"لقياس عدالة توزيع الدخل"، الانفاق الحكومي، نسبة الإدخار المحلي للناتج، صافي الإئتمان، نسبة التأمين للسكان، نسبة التحويلات الخارجية)، وهذا يعني أن زيادة هذه المتغيرات أو إحداها يؤدي إلي زيادة الضمان الاجتماعي.

ب- تشير معنوية معاملات الإنحدار إلي أهمية كل من نسبة الفقر، ومعامل جيني لقياس عدالة توزيع الدخل، والإنفاق الحكومي، وصاقي الإئتمان، حيث ثبتت المعنوية الإحصائية لهم عند مستوي معنوية ٠.٠١. يليها كل من نسبة الإدخار المحلي للناتج، ونسبة التأمين للسكان، ونسبة التحويلات الخارجية، حيث ثبتت معنويتهما الاحصائية عند مستوي معنوية ٠.٠٥.

ج- بلغ معامل التحديد المعدل ٠.٧٦١ إلي أن المتغيرات الشارحة المستقلة تفسر ٧٦.١% من التغير في الضمان الاجتماعي في حين الباقي ٣٣.٩% يرجع لعوامل أخرى.

ثانياً: التوصيات:

- ✓ تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية لتناسب متطلبات الأفراد في المناطق النائية والفقيرة بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، مخصصة للفئات الفقيرة، فمن الضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى إبتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل.
- ✓ التركيز علي دور البنك المركزي بشأن تيسيير تمويل الفئات الفقيرة لاقامة حرف وصناعات صغيرة، مما يعطي رسالة واضحة للبنوك لتحديد أولوية إتاحة مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة في ظل وجود إدارة مخاطر قوية ونظام إقراض أكثر فاعلية، وذلك بتوافر معلومات عن الجدارة الائتمانية والتصنيفات الائتمانية للمشروعات الصغيرة وقاعدة موحدة للضمانات وإطار قانوني للإقراض بضمانات، وتحسين البيانات عن أماكن تركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتشابهة وإزالة القيود القانونية غير الضرورية، وزيادة حجم الإقراض المصرفي ذو النوعية الجيدة لتلك المشروعات المدرة للدخل للفئات المهمشة والفقيرة، مما يساهم في شمول فئات مجتمعية جديدة مالياً عبر مشروعات تنموية.
- ✓ إعادة النظر في النفقات الحكومية على المدى المتوسط، حيث يتم تخصيص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي لتعزيز برامج الضمان الاجتماعي، سواء بحشد إيرادات إضافية عن طريق زيادة القاعدة الضريبية وتحسين فعالية الإنفاق علي البرامج التي تطلقها الحكومة مع قياس العائد من تلك البرالمج المقدمة.
- ✓ ربط برامج الضمان الاجتماعي بشروط معينة، بجعل هذه التحويلات مشروطة بامتثال المستفيدين لشروط التنمية البشرية (المواظبة على البرامج الدراسية وإجراء

الفحص الطبي والقيام بزيارات قبل الولادة للسيدات)، مما يؤدي إلي توفير حد أدنى من الدخل للأسر التي تعيش فقر مدقع لكسر حلقة نقل الفقر بين الأجيال.

المراجع

(1)Adele Athinson and Chiara Monticone; " **Financial inclusion and consumer empowerment in Southeast Asia ", The OECD- Conference on Financial Literacy and consumer Protection in Hanoin**" ,Vietnam (2018)P.P 15- 17.

(2) The World Bank, Development Research Group ,Measuring Financial Inclusion,**Working Paper 6025**, April, 2012.

(3) أبودية ، " دور الانتشار المصرفي والشمول المالي في النشاط الاقتصادي ماجد عبد الله الفلسطيني " رسالة ماجستير- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – غزة - فلسطين ، عام ٢٠١٦ ، ص ٥٦.

(4). Dipankar, MalaKar, "Role of Indian Post in Financial Inclusion" ,IOSR, **Journal of Humanities and Social Science `(JHSS) Volume 6**, Issue 4(Jan and Feb) , Gauhati University Assam ,India (2013), P.46.

(5).Sarma ,Mandira **,Index of Financial Inclusion** , Centre for International Trade and Development, School of International Studies , Jawaharlal Nehru University , India 2010 P 37 .

(6) اتحاد المصارف العربية، " واقع الشمول المالي في العالم العربي وأليات المصارف العربية لتعزيز دوره " ، العدد ٤٤٢ ، بيروت ، لبنان، عام ٢٠١٧ ، ص ٣ .

(7) ماجد عبد الله أبودية ، " دور الانتشار المصرفي والشمول المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني " مرجع سابق، ص ٥٩.

(8) حمزة محمود الزبيدي، " إدارة المصارف "إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان ، (القاهرة: ص ٨٣ . دار الوارق ، ٢٠١١)،

(9) نصر حمود مزنان ،" امكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية" ، **العدد الرابع، مجلة كلية الادارة والاقتصاد**، بغداد – العراق ، عام ٢٠١١، ص ٦١ .

(*) مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي الصادرفي عام ٢٠١٣ ، ص3

(*) أما في الهند التي اتبعت تأميم البنوك فكان تحولاً في النموذج المصرفي أدى إلى تحويل التركيز من الدرجة المصرفية إلى الخدمات المصرفية الشاملة، فازدادت البنوك التجارية والفروع في المناطق الريفية من 8321 في العام 1969 إلى 68282 في العام 2005 ، وازداد عدد الحسابات، وانخفضت كثافة السكان للفرع الواحد من 64000 إلى 16000 خلال نفس الفترة .

(١٠) وفاء حمدوش، " **مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة – حالة الدول العربية** ، المؤتمر العلمي الثاني ، مركز البحث والتطوير" سلاسل " عمان، الأردن ، عام ٢٠١٧ .

(١١) سيف الدين عودة ، " التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفاعليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية"، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي- المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، في الفترة من ١٣ - ١٥ فبراير (٢٠٠٦) .

(١٢) المعهد المصرفي المصري، " دور المعهد المصرفي في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي "، **سلسلة أوراق صادرة عن المعهد المصرفي المصرفي**، القاهرة ، عام ٢٠١٨ ، ص ٨ .

(١٣) جارب سيناسي،" الحفاظ علي الاستقرار المالي"، **سلسلة قضايا اقتصادية ، العدد ٣٦ ،** صندوق النقد العربي، عام ٢٠٠٥-، ص ١٩ .

)أحمد فؤاد خليل، " أليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية "، العدد الثالث، مجلد 14(٢٣، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان، ٢٠١٥، ص٦٩.

(15)Claudio Borio& Mathias Drehmann,"Towards an operational framework for financial stability: fuzzy measurement and its consequences ",BIS Working Papers No 284 ، Monetary & Eco. Dept. June 2009 .

(١٦)البنك الدولي، "قاعدة بيانات الشمول المالي"، قياس مستوي الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية حول العالم، **مرجع سابق**، ص ٣٦.

- البنك الدولي مؤسسة دولية تأسست عام ١٩٤٤ ومقرها واشنطن العاصمة الأمريكية ، وقد وضعت مجموعة البنك الدولي هدفين للعالم لتحقيقهما بحلول عام ٢٠٣٠، الهدف الاول نهاية الفقر المدقع من خلال خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون علي أقل من ١.٢٥ دولار في اليوم الواحد إلي ما لا يزيد عن ٣% ، الهدف الثاني تعزيز الرخاء المشترك من خلال تعزيز نموالدخل من القاع ٤٠% لكل بلد- البنك الدولي هو مصدر حيوي للمساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم وبالتالي فهو ليس بنكاً بالمعني التقليدي بل شراكة عالمية فريدة هدفها الحد من الفقر ودعم التنمية وتضم مجموعات البنك الدولي خمس مؤسسات تدار من قبل الدول الأعضاء WWW.Worldbank.org .

(17) IMF, "**Finance and Fintech: Invigorating Investment and Inclusion in India**, " Remarks by IMF Deputy Managing Director Tao Zhang, Mumbai, March , 2018, P.29 .

([18]) Pitt,M. M. And S.R Khandker, "The impact Of group-based credit Program on Poor households in Bangladesh: Does the gender of

participants matter? " Journal Of Political Economcy , **Journal of Political /economy ,Vol 106**, 1998.

(19)Dabla-Norris, E., Y. Deng, A. Ivanova, I. Karpowicz, F. Unsal, E. VanLe- emput, and J. Wong, "Financial Inclusion: Zooming in on Latin America." **IMF Working Paper 15/206**, International Monetary Fund, Washington, DC, 2015a.

(20) مارتن رافاليون، " شبكات أمان آلية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولى، يونيه (٢٠٠٠)، ص ١٦.

(21) Awad ,a ,b " **Social Funds A New Approach To Poverty Reduction**" ,Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and Arab World ,Center of Developing Countries Studies ,Faculty oF Economics and Political Science ,cairo University ,2002 .

(٢٢) سلوي سليمان ، "النمو الأحتوائي بين النظرية والحالة المصرية"، المؤتمر السنوي إدارة التحول في مصر ، رؤي سياسية واقتصادية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة (٢٠١٣) ، ص ٧.

(23) ربيع نصر ،" النمو الاقتصادي المحابي للفقراء" ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية (٢٠٠٩).

(24) وزراة المالية، البيانات الصادرة عن مشروع الموازنة العامة عام ٢٠١٥/٢٠١٤، والمتاح علي موقع وزراة المالية .

(٢٥)عفاف محمد أبو العينين الباز، **"تقييم الأداء المؤسسي للمنظمات الحكومية المصرية كمدخل للتطوير الإداري"**، (مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤)، ص ١٤١.

(26) أحمد فاروق غنيم، عبد الله شحاتة خطاب، "المؤسسات والإصلاح الاقتصادي في مصر"، "الإصلاح المؤسسي والتنمية في مصر، (القاهرة: مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات ، ٢٠٠٧)، ص ٥٤.(PID)والتدريب

الملحق.

المتغير التابع	متغيرات الشمول المالي وبعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة المستقلة							
الضمان الاجتماعي (الأعانات المقدمة) (Y)	نسبة الفقر Z_1	معامل جيني Z_2	الإنفاق الحكومي Z_3	نسبة الإدخار المحلي للناتج % Z_4	صافي الإنتمان Z_5	نسبة التأمين للسكان Z_6	نسبة التحويلات الخارجية Z_7	السنة
2.2	39	29.6	14.9	34.9	66.8	0.12	19.0	1991
1.2	39	29.6	9.8	35.5	34.4	0.13	10.5	1992
1.3	39	29.6	14.6	31.6	34.8	0.14	12.2	1993
1.6	39	29.6	14.6	23.9	39.2	0.14	7.8	1994
1.9	39	30.1	16.0	22.2	45.4	0.14	7.0	1995
2.1	24	30.1	16.9	18.8	51.5	0.14	5.2	1996
2.4	24	30.1	18.2	17.7	59.7	0.15	5.3	1997
2.7	24	30.1	19.0	19.0	71.0	0.15	5.4	1998
3	24	32.8	22.1	18.9	80.2	0.14	5.4	1999
3.4	33	32.8	23.3	17.6	89.2	0.15	4.6	2000
3.9	33	32.8	24.5	18.1	97.8	0.16	3.5	2001
3.6	33	32.8	24.2	18.9	96.9	0.16	4.6	2002
3.5	33	32.8	22.9	19.2	97.0	0.17	3.7	2003
3.1	33	31.8	19.5	22.0	86.9	0.18	5.0	2004
3	31	31.8	21.1	21.8	85.2	0.18	6.3	2005
3.4	31	31.8	25.5	23.0	99.4	0.18	5.2	2006
3.9	31	31.8	35.3	23.6	109.3	0.18	5.5	2007
4.2	31	31.1	38.8	23.6	123.5	0.22	5.8	2008
4.6	27	31.1	50.0	16.8	144.1	0.22	4.3	2009
4.7	27	31.5	56.5	18.0	151.1	0.22	4.7	2010
4.8	27	31.5	61.9	16.9	182.0	0.23	5.5	2011
4.9	27	29.8	67.5	12.9	206.2	0.24	6.5	2012
4.5	16	29.8	79.3	13.7	249.6	0.24	6.3	2013
4.1	16	29.8	87.2	11.9	269.9	0.26	9.8	2014
4.1	16	31.8	99.1	9.6	329.0	0.27	6.3	2015
4	17	31.8	96.1	9.7	421.3	0.28	4.1	2016
4.5	17	31.8	84.8	10.4	342.8	0.29	7.7	2017
4.1	17	31.8	55.2	13.9	205.0	0.31	10.5	2018

نتائج التحليل الاحصائي للنموذج

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.907[a]	.823	.761	.53668

a. Predictors: (Constant), z7, z3, z2, z1, z6, z4, z5

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	26.781	7	3.826	13.283	.000[a]
	Residual	5.760	20	.288		
	Total	32.541	27			

a. Predictors: (Constant), z7, z3, z2, z1, z6, z4, z5

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	10.230	3.951		2.589	.018
	z1	-.015	.029	.106	2.512	.009
	z2	.361	.124	.384	2.924	.008
	z3	.056	.017	1.443	3.238	.004
	z4	.007	.043	.040	1.752	.080
	z5	.012	.004	1.148	2.845	.010
	z6	9.307	4.809	.465	1.935	.067
	z7	.039	.052	.116	1.753	.069

a. Dependent Variable: y